الثورة
الاربعاء 6 رمضان 1433هـ 25 يوليو 2012م العدد (17417)

ذاكرة المكان

الواقع والأسطورة (6)

أحمد يحيى الديلمي

صنعاء تداعيات النهب

مثلت عملية النهب لصنعاء عام ١٩٤٨م أعظم فاجعة في تاريخ المدينة الحديثة، كانت كارثة بكل المقاييس ترتبت عليها تداعيات خطيرة أثرت على خارطة التوازنات الاجتماعية وقلبت سلم التموضعات في العمل التجاري رأسا على عقب لأن عملية الاقتحام والنهب تمت بشكل مباغت ولم يتسن للكثيرين وضع الاحتياطات الاحترازية مثل إخفاء الأموال والأشياء الثمينة لأن البنوك كانت غير موجودة في تلك الفترة وكان كل تاجر يحتفظ بالمال في غرفة نومه أو يودعها في سمسرة محمد بن حسن المكان المخصص لحفظ الودائع وتبديل العملات وهذه الاخيرة كانت نادرة لأن العملة النقدية كانت فضية يأخذها التجار معهم إلى عدن لشراء ما يحتاجونه.

المهم أن النهب طال كل شيء حتى فراش دور العبادة وأدوات الطبخ في المطاعم وسماسر السكن. حتى من قاموا ببعض الاحترازات اما بدفن الأموال في الأرض أو في خزائن خاصة تم تغطيتها بالفعل لتصبح جزءا من الجدار اكتشف القبائل الطريقة وكانت أساس ما حاق بالمساكن من خراب وكانت التداعيات أكثر خطورة في جانب رسم خارطة اهتمامات الناس إذ عشعش الخوف في النفوس وكان له تأثير كبير على الموقف من ثورة ٢٦ سبتمبر فلو عدنا إلى ما حدث من أتساع في عملية البناء خلال السنوات الأولى لوجدنا أن أموال المغتربين الذين كانوا في الحبشة والودان هي التي أسهمت في بناء شارعين في صنعاء وهما شارع الزبيري وشارع علي عبد المغني بينما التزم تجار صنعاءوالسودان الحذر والتقوقع خلف السور.

حصار السبعين

كان حصار السبعين يوما لمدينة صنعاء من قبل القوى الملكية بمثابة الصعقة الكهربائية التي فاق معها الناس في صنعاء من سكر الغياب.

ما تعرضت له صنعاء من قصف وخراب ودمار وإزهاق للأرواح البريئة انتزع متارس الخوف وتذبذب المواقف من أعماق النفوس وأسقط كل ذرائع ومبررات الناس الذين كانوا يمنون الناس بالفرج وعودة الأمور إلى مجاريها، عملية القصف المدفعي العشوائي التي كانت تهل على صنعاء من كل الجبال المحيطة خلقت رد فعل عنيف خاصة أن الحصار ترافق مع رحيل القوات المصرية أثارت العدوان ضد الثورة وكما يقال في المثل الشائع «ومن الحب ما قتل».

فلقد استغل الكثيرون خوف المصريين في تصفية الحسابات مع الآخرين كل من اختلف مع شخص يكتفي بإبلاغ المباحث أو المخابرات بأن خصمه على علاقة بالقوى الملكية أو انه بعثي أو شيوعي وهذه الأخيرة لا تصدق خبرا تبادر إلى استدعاء المشكو به والزج به في غياهب السجن مما وسع دائرة العداء للثورة زادت الطين بلة تلك المحاكمات التي قادت إلى إعدام عدد من رموز الثورة والتمثيل بأجسادهم بعد القتل، إذا كان البعض قد اعتبر ما جرى لهادي عيسى انتقاما الهيا لما اقترفه من آثام راح ضحيتها الأبرياء فإليه تنسب المقولة الشهيرة «قد اسمه جاء» إذ يقال أنه يكشف أن الشخص الماثل أمامه ليس المطلوب وأنه برئ مع ذلك يأمر بإعدامه قائلا «قد اسمه جاء» إذا كان الناس قد تكشفوا في عيسى فانهم ضاقوا ذراعا بقتل الزعيم محمد الرعيني ليس لأنه من الثوار فقط بل لأنه كان شخصية وطنية اتسم سلوكه بالتواضع والنزاهة وكان على صلة وثيقة بأهل صنعاء كلما لجأوا إليه عندما تنتشر الفوضى وتتم الاعتقالات بطرق عشوائية وأن انعدمت الأسباب والدوافع.

كل هذه الأحداث غابت تأثيراتها بعد أن تعرضت صنعاء للقصف هب كل أهل صنعاء للانخراط في لجان المفاوضة الشعبية وتصدروا الصفوف للدفاع على المدينة.

أحداث أغسطس

كما هو حال تجار الحروب وأصحاب الرغبات الدنيئة والمصالح الضيقة ضاقوا ذرعا من مشاهد التلاحم المصيري الذي تحبسد في الواقع بين وحدات الجيش وقوى الشعب واستفزهم أن المشهد يتسع وحالة التكامل تكبر وتعكس كل معاني الإيثار والتضحية بما في ذلك مد قوى الجيش بأنواع الأكل وحماية ظهورهم من الأعداء، المشهد البديع استفز من أسلفنا لم يتحملوا مضامينه الوطنية وأبعاده الإنسانية فبادروا إلى الشحن الطائفي بكل صوره البشعة حتى تفجر الوضع وحدثت تلك المجازر البشعة بين رفاق السلاح وأخذ المواطنون من أبناء صنعاء قسطهم من تلك الحرب العبثية وكان للواقع أثر سلبي بالغ أصاب النفوس بالأسى والحسرة والإحباط ومثل الثغرة الخطيرة التي حتمت الانصياع للمصالحة وكل المحاولات التي سعت لإجهاض الثورة من الداخل.

أحداث ٢٠١١م

ما أشبه الليلة بالبارحة، فها هي صنعاء أجزاء منها تتعرض لنفس الهجمة الشرسة بعد مضي نصف قرن على ثورة سبتمبر المباركة، ولن أسترسل في الحديث عن الواقعة لأن مشاهدها قريبة ولا تزال حية في الأذهان إلى جانب أن لدي بحثا خاصا عن ثورة الربيع العربي بأبعادها وتأثيراتها السلبية والإيجابية ولا أريد استباق الأحداث والتأثير على مضمون البحث.

اليمن ومخاطر العملية الانتقالية

ابريل آلي*

على الرغم من فوضى العملية الانتقالية في اليمن، التي لم تنته بعد، إلا أنها حققت هدفين محوريين: جنبت اليمن حرباً أهلية كان يمكن أن تكون مدمرة، وأجبرت علي عبد الله صالح على النزول عن عرش بلد فقير تربّع عليه لأكثر من ثلاثة عقود. وفيما زعزعت العملية الانتقالية أسس النظام، خلقت في الوقت ذاته إمكانية تصور جديد لقواعد اللعبة السياسية. إلا أن ثمة الكثير مما لا يزال موضع شك، لاسيما نطاق التغيير والاتجاه الذي يسلكه.

شهدت البلاد لعبة كراس موسيقية سياسية، حيث تبادل أحد فصائل النخبة الأمكنة مع فصيل آخر، لكنهما بقيا في حالة مواجهة. ثمة مكونات هامة من المجتمع اليمني، لاسيما الحوثيون في الشمال والحراك الجنوبي وبعض الحركات الشبابية المستقلة، تشعر بالإقصاء وتنظر بعين الريبة إلى اتفاق المرحلة الانتقالية. وتستغل «القاعدة» وغيرها من المجموعات المسلحة الفراغ الأمني، فيما تقبع احتياجات اجتماعية واقتصادية ملحّة من دون تلبية.

نصت الاتفاقية التنفيذية للمبادرة الخليجية على عملية انتقالية تتكون من مرحلتين. تمثلت المرحلة الأولى في تفويض صلاحيات صالح لنائبه عبد ربه منصور هادي، وأعقب ذلك تشكيل حكومة إجماع وطني تقودها المعارضة وتُقسم حقائبها الوزارية بالتساوي بين الحزب الحاكم السابق، المؤتمر الشعبي العام، وكتلة المعارضة، المكونة من أحزاب اللقاء المشترك. شكّل الرئيس لجنة عسكرية كُلفت تخفيف حدة التوترات والانقسامات داخل القوات المسلحة، التي كانت قد انقسمت إلى فصائل مؤيدة ومناوئة لصالح إبان الانتفاضة.

انتهت المرحلة الأولى بالانتخابات الرئاسية المبكرة في شباط (فبراير) الماضي، ظهر منها هادي مرشح الإجماع الوحيد ومن دون منافس. في المرحلة الثانية، مُنح هادي والحكومة عامين لإعادة هيكلة الأجهزة الأمنية والعسكرية، ومعالجة قضايا العدالة الانتقالية وإطلاق حوار وطني شامل بهدف مراجعة الدستور قبل الانتخابات الجديدة في فبراير 2014، من بين أمور أخرى، وهو برنامج مثير للإعجاب بقدر ما هو مفرط في الطموح، حيث إن النتائج متباينة حتى الآن، وذلك للقصور الكبير في التنفيذ.

بالفعل، وعلى رغم إحداث تغييرات عدة، إلا أن أموراً عدة لا تزال على حالها. وإذا بدأنا بما هو أكثر أهمية، نرى أن الاتفاق فشل في تسوية الصراع الذي اتخذ طابعاً شخصياً بين صالح وعائلته من جهة، والفريق علي محسن الأحمر وعائلة الأحمر القوية من جهة أخرى، فمع سعى المعسكران إلى حماية مصالحهما وتقويض خصومهما، فإن خطوط المواجهة بينهما تغيرت من دون تغير في الطبيعة الجوهرية لهذا الصراع أو هوية اللاعبين الرئيسيين فيه. وعلى نحو مماثل، فإن الاقتصاد السياسي المبني على الفساد ظل قائماً من دون تغيير على الإطلاق، حيث تسيطر العائلات نفسها على معظم موارد البلاد، وتستمر في الاعتماد على شبكات المحسوبية والرعاية، كما تسيطر على عملية صنع القرار في الحكومة والجيش والأحزاب السياسية.

وبالنسبة الى النشطاء المستقلين المصابين بالإحباط، فإن الصراع على القمة لا يعدو كونه مناوشات سياسية بين معسكرين سيطرا على البلاد منذ أكثر من 23 عاماً، وإعادة لخلط الأوراق السياسية بشكل ألحق الضرر بحزب المؤتمر الشعبي العام وساعد أحزاب اللقاء المشترك. ينطوي هذا على تداعيات خطيرة على مستوى السياسات، ففيما يتنازع السياسيون في صنعاء، ثمة مشاكل مُلحّة تنتظر حلاً. ساءت الظروف المعيشية بشكل هائل منذ اندلاع الانتفاضة، حيث ارتفعت مستويات الجوع وسوء التغذية لتصل إلى معدلات مرعبة، كما أفضت سنة من الاضطرابات السياسية إلى حالات نقص حاد في السلع الأساسية، ورفعت بشكل خطير معدلات الفقر والبطالة المرتفعة أصلاً، وشلت النشاط الاقتصادي.

لا يزال الجيش منقسماً، لا يخضع قادته المتصارعون كلياً لسلطة الرئيس، ولا تزال الفصائل المسلحة والمجموعات القبلية الموالية لصالح وعلي محسن الأحمر وعائلته في العاصمة، أما خارجها فالأوضاع أسوأ بكثير، إذ تقلصت سيطرة الحكومة –والتي كانت رمزية بالأصل– بشكل حاد على المناطق النائية. في الشمال، وسّع الحوثيون المناطق التي يسيطرون عليها، فيما تجد الحكومة نفسها مرغمة على مواجهة تحديات الحراك والجماعات المسلحة المرتبطة به في الجنوب. الأمر الأكثر إثارة للقلق هو انتشار أنصار الشريعة، وهم مزيجٌ غير واضح المعالم يتكون من مقاتلي القاعدة ومقاتلين محليين، الذين يبدو أن المكاسب الاقتصادية هي التي تقودهم أكثر مما تقودهم القناعة العقائدية. وفيما تمكنت الحكومة التي تقاتل جنباً إلى جنب مع لجان شعبية محلية من فرض سيطرتها على مناطق جنوبية، إلا أن معركتها مع القاعدة لم تنته بعد.

على رغم ذلك، وبالإضافة إلى الأزمات الكثيرة، فإن الممارسات والمنافسات الحزبية تستمر بلا هوادة في العاصمة. لم تحدد الحكومة الجديدة، التي يمزقها الاقتتال الداخلي والافتقار إلى القدرات، رؤيتَها السياسية والاقتصادية للمرحلة الانتقالية بعد، والأسوأ أنها لم تفعل شيئاً لإشراك المجموعات التي هُمشت لوقت طويل، وتستمر في اتباع مقاربة مركزية تقتصر إلى حد بعيد على صنعاء. يشعر الإصلاحيون بالقلق من أن المصالح الخاصة في المؤتمر الشعبي العام واللقاء المشترك على حدٍّ سواء تسعى إلى المحافظة على دولة شديدة المركَزية، فاسدة، تُحابي القادة القبليين الشماليين والإسلاميين، ما يزيد في تعميق الانقسامات بين الشمال وباقي أنحاء البلاد.

يُعتبر من باب الأولوية تحييد الأطراف التي يمكن أن تفسد الاتفاق، كالنخب المتنافسة المرتبطة بالنظام القديم، وكذلك الأجهزة العسكرية–الأمنية المنقسمة، ولا يمكن فعل ذلك بشكل فج وسريع أو بطريقة تُحابي طرف على حساب طرف آخر، خشية أن يؤدي ذلك إلى مقاومة عنيفة من الطرف الخاسر. بدلاً من ذلك، على هادي أن يقوم بعملية تدريجية لإزالة القادة الأقوياء أو تدويرهم بطريقة متوازنة سياسياً وإنهاء سيطرتهم على وحدات عسكرية بعينها، وفي الوقت نفسه إجبارهم على إظهار الاحترام للتراتبية العسكرية تحت سيطرة الرئيس ووزير الدفاع. وبطريقة مماثلة، ينبغي الحد من نفوذ الأحزاب السياسية القوية ومجموعات المصالح بطريقة تضمن ألاّ يجد طرفٌ بعينه نفسَه متفرداً بالسيطرة على العملية الانتقالية. الأمر الذي يوازي ذلك أهمية، هو أن يكون الحوار الوطني شاملاً إلى أقصى درجة ممكنة، ما يتطلب إجراءات فورية لبناء الثقة وجهوداً مستمرة في التواصل مع الجماعات المُهمشة، خصوصاً الشباب والحوثيين والحراك.

يفتقر تنفيذ الاتفاق إلى الشفافية بشكل عام، ولا تحتفظ أية جهة، لا الحكومة ولا البرلمان ولا اللجنة العسكرية، بسجلّ يمكنه أن يسلط الضوء على منتهكي الاتفاق. وعلى الرغم من أن تشكيل لجنة تأويل لتسوية النزاعات حول معنى المبادرة وآليات تنفيذها يقع على عاتق الحكومة، إلا أن هادي لم يقم بتشكيلها.

تشوب التسوية السياسية عيوب عدة، فقد أُبرمت بين النُخب التي أقصت المحتجين الأصليين والمكونات المهمشة، وأخفقت في معالجة قضايا العدالة بشكل كافٍ، وأبقت في السلطة قادة وأحزاباً مسؤولة، جزئياً على الأقل، عن المشاكل التي تفتك بالبلاد، ولكن على الرغم من مساوئها، إلا أنها على الأقل توفر الفرصة لبناء مستقبل مختلف.

لطالما تحاشى اليمن اتخاذ القرارات الحاسمة، وقد حان الوقت لأن يواجهها.

● محللة في «مجموعة الأزمات الدولية»

جيوبنا في رمضان

خالد الصعفاني

حل رمضان واقترب عيد الفطر ومن هناك يلوح عيد الأضحى بيديه وهي مناسبات ثلاث تقدم للتجار والمستثمرين الفرصة المطلوبة لإغراق المستهلك اليمني والمسلم عامة لكن الحديث عن اليمني فقط يهمنا هنا لأن لليمني طقوسه وظروفه ومعادلة عيشه الخاصة ..

في رمضان هناك الحديث ملف الزوجة لاحتياجاته التي تبدأ برقائق السمبوسة او "الكريم كرامل" لكنها لا تنتهي بعد ذلك، وقبل العيد هناك ملف آخر لربة البيت عن لوازم العيد تبدأ بالزبيب واللوز والشوكولا وتمر بالملابس ولا تقف عند لحمة العيد وحق الجعالة على مدار الساعة ..

لا بأس في كل ذلك فهذا طقس رمضان وهذه هي الأعياد في اليمن خصوصا بعد ذهاب أيام كان الرجل المتعرس يستلف " الشملة " أو " الصماطة " من فلان أو علان .. حركة بيع وشراء ضخمة تشمل كل شيء وعلى طريقة الإخوة في مصر " من الإبرة للسروخ " ..

طوفان احتياجات رمضان والعيد ترتفع موجته عاليا لتشمل الغني قبل غيره ثم الموسرين بعد ذلك من متوسطي الحال والأدنى قليلا منهم لكن يستثني بمستويات متعددة المعدمين أو أولئك الذين يعيشون بالقرب من خطوط الكفاف .. تجد الناس في الأسواق وكأنه لا احد في البيت وتجد الجميع يعرض بضاعته مهما قل شأنها أو ضعفت شهرتها وهي حكمة الله في بركة رمضان وخيره الذي يعم الغالبية العامة ..

لكن مسألة أخرى تبرز وسط هذا الصخب الشرائي تتصل بجودة المنتجات ومصدرها وقابليتها للاستهلاك الآدمي .. مسألة تتكرر في كل رمضان وكل عيد بصورة اكبر من باقي أيام السنة .. ترى "السوبرماركتات" تتسابق على المشترين بعروض بعضها معقول وبعضها غير معقول ، يعني كذب فقط ،وبعضها يزاوج بين تخفيض أسعار بعض السلع ورفع أخرى وإبقاء ثالثة في مستوى السعر العادي ..

وترى البقالات لا تجاري طلب الساعة لأرباب وربات الأسر وتجد في رمضان والعيد ما لا تجده في باقي أيام العام ، وترى "البسطات " و"العربيات " تجوب الأزقة و تملأ جوانب الشوارع وتزاحم البشر والمركبات في الحركة وفي البركة من معروض الفواكه الطازجة المكشوفة بأنواعها إلى المعلبات الملونة ذات تاريخ الصلاحية شبه المنتهي إلى "أكوام" السمبوسة والجعالات والخضرة والكدم والقائمة هنا تطول وتطول ..

والحقيقة أن السؤال الذي زارني وأنا اكتب ما سبق من هذا المقال اتصل بالدور الذي تتصدى له جمعية حماية المستهلك وسط هذا الطوفان العارم الذي وان كان له منافعه الا انه يحمل في موجات المد والجذر فيه ما يخيف ويستدعي القلق على الصحة وعلى الاقتصاد الوطني أيضا .. منتجات مجهولة الهوية وأخرى تدل معلوماتها على أنها أنتجت بطريقة الشوكولاتة التي صممت في الدانمرك وصنعت في الصين على الطريقة الإسلامية في "الدقة " المصنوعة في الهند ..!

أخيرا :

كريم أنت يا رمضان وان تشمل بخيرك اغلب الرقعة الإسلامية فبين القدرة على الشراء وحالة الصدقة والإنفاق الخيري المنظمة أو العشوائية تعم حالة التكافل بنسب أعلى في رمضان قياسا بغيره ، وهذا بجانب خصوصية رمضان والعيدين يجعل حركة الشراء أضخم من أي وقت آخر.. ووسط هذا المشهد علينا دوما على الصعيد العام أو الخاص أن ندرك منافع هذه الظاهرة وان نعرف أيضا المضار التي تلحق بنا وسط هذا التداعي الكبير على استيعاب كل ما في السوق من اجل ملئ البطن وملئ المنزل وإفراغ الجيوب من مضامينها بسرعة السائق المتهور..

khalidjet@gmail.com

فيسبوكيات

JOIN US ON facebook CLICK HERE

ثورة جياع

محمد الصبيحي

ثورة الجياع تدق ناقوس الخطر :

الصورة في الحقيقة تحاكي واقع الموظف العادي عندما تحصل فجوة في الدخل يقابلها زيادة في الأسعار ويحصل نتيجة لذالك فقدان العملة والدخل (الراتب) للقوة الشرائية ويترتب عن ذالك مشاكل كثيرة منها التسيب من العمل الرسمي والبحث عن مصادر دخل أخرى على حساب الوظيفة الرسمية ويترتب عن ذالك الوصول إلى سوء إنتاج مائل إلى الندرة وبذالك تحصل مشكلة انهيار المؤسسات الإنتاجية الرسمية في طريق الانهيار الاقتصادي الشامل بسبب جوهري هو النفقات التي تصرفها المؤسسات الرسمية مقابل انعدام الإيراد وهذا مأسوف نلاحظه ونعيشه في المرحلة الحرجة القادمة ويا رب استر وألطف على عبادك بسبب التبعات التي سوف تحصل نتيجة للانهيار الاقتصادي مثال عن ذلك الفوضى الخلاقة من قطع الطرقات والسرقة والقتل والفوضى بشكل عام .. اللهم استر على العباد والبلاد نتفاءل دوما.

أيهما أحسن؟

محمد المقالح

تطالبهم باعتذار عن خطأ جسيم ارتكبوه أمام الملأ .....

يردون عليك بالإنكار وبالحلف بأغلظ الأيمان «أنهم ما عملوا ولا قربوا ولا شافوا « يا لطيف....

لو يتعلموا الاعتذار أحسن لهم من الكذب بكثير